استثمار الأوقاف..

أخصائيون:

▫ الاستثمار في العقارات تجربة أثبتت فشلها
▫ الروتين وتعقيد المعاملات مشكلة الأوقاف الأزلية

تحقيق/معين محمد النجري

▫ التعامل مع المال لا يشبه أي تعامل آخر ، لأنه يستند إلى قوانين وقواعد وحسابات وأخيرا ربح أو خسارة ، وهذا ما يفكر فيه قطاع الاستثمار في وزارة الأوقاف والارشاد ، لكنه لم يتخلص من الخوف بعد .

يقول عبدالرحمن القلام وكيل الوزارة لقطاع الاستثمار: «نحن والوقف بين نارين .. الحلم في إنشاء مشروع كبير يعود بالفائدة على الأوقاف والخوف من المجازفة» لهذا ظل الاستثمار في وزارة الأوقاف والارشاد في إطار محدود عجز عن تخطيه في حين يذهب الآخرون بعيدا .

هذا الوضع يمثل خطرا حقيقيا على مستقبل الوقف خاصة إذا ما عرفنا أن المصروفات الوقفية في ازدياد مستمر في حين الايرادات في حالة ثبات أو نمو طفيف وهذا ما يوجب التفكير بشكل جدي للعمل على قراءة حقيقية لأسباب الاستثمار الجدي الذي يعود بالفائدة على الأوقاف والمجتمع ويساهم في العملية التنموية.

▫ د/ داود عثمان

▫ عبدالرحمن القلام

▫ علي الفران

خطة الوزارة

تعترف وزارة الأوقاف والارشاد في خطتها لعام ٢٠٠٥م ان هناك قصوراً كبيراً في التخطيط والعمل المدروس من أجل الرقي بهذا الجانب وتنميته، حيث تقول في واحدة من فقراتها: «لاتوجد رؤية لتوظيف واستثمار الايرادات المودعة ، هذا بالاضافة الى الإخلال بضوابط الصرف وأوجه الصرف التي تقدم عليها بعض المكاتب في المحافظات».

ما سبق شديد الوضوح وينقل من الداخل صورة عن حال التخطيط في استغلال الايرادات وتوظيفها لصالح الوقف من خلال المشاريع الاستثمارية خاصة وعائدات الوقف في انحدار مستمر وضعيفة مقابل النفقات، وفي ظل عدم مراعاة ذلك ووضع خطة تنقذ الوقف من هذه الحالة سيصل الى مرحلة لايجب أن يصل اليها ويتحاشى الجميع الحديث عنها رغم أن الوزارة تقول في واحدة من نقاط خطة هذا العام ان عائدات وايرادات الأوقاف تمثل نسبة متدنية بل زهيدة ولا تعكس الحجم الحقيقي لأموال الأوقاف التي ينبغي أن تحقق - بحسب التقديرات الاولية المتواضعة - عشرة أضعاف، وبحسب جدول موازنة الأوقاف لهذا العام فإن الاجمالي العام للنفقات بلغ ملياراً وسبع مئة وسبعة ملايين واثنين وتسعين ألفا، وهذا المبلغ هو نفسه الاجمالي العام للايرادات لهذا العام ، هذا بلغة الارقام التي ليس لها سوى تفسير واحد في كل اللغات وعلى كل الاصعدة.

محلك سر

في نهاية القرن الماضي تحدث الأخ / محمد حاجب وكيل وزارة الأوقاف لقطاع الاستثمار سابقا عن ما يواجه القطاع من صعوبات وما يخطط له القطاع من مشاريع استثمارية ، وفي حوار صحفي تحدث حينها وقال ان عائدات الوقف لاتغطي ١٠٪ من الالتزام والنفقات القائمة .

قطاع الاستثمار حاليا في وزارة الأوقاف لايزال يشكو هذه النسبة أو مقاربة لها وهكذا يبقى الاستثمار «محلك سر» هذا إذا لم تتدهور الايرادات مقابل المصروفات التي يقول مسؤولون في الوزارة انها تزيد عاما بعد عام بازدياد عدد المساجد ومصروفاتها وضياع الكثير من أموال الوقف قبل أن تصلها أيدي الوزارة.

عندما ننظر من بعيد الى الأوقاف في بلادنا لايستوقفنا كثيرا حاله فهو مجال له إيراداته ومصروفاته ووجد لاعتبارات معينة، وهو مستمر لذلك.

لكن الاقتراب منه والدخول في تفاصيله يجعلك تؤمن أن هناك نظاماً داخل النظام وحكومة داخل الحكومة ، إن القراءة في أنواع الوقف وأسبابه تنقل صورة واضحة عن مدى التكافل الاجتماعي الذي عاشه مجتمعنا في أوقات كثيرة حتى أنك لن تجد شيئاً لم يتطرق له الوقف، هذه الأوقاف لو تمت إدارتها بأسلوب جيد بعد حصرها والاهتمام بها لصنعت نهضة حقيقية داخل المجتمع وساعدت على خلق مجتمع اكثر تماسكا وقضت على الكثير من الفجوات المزمنة التي يعاني منها المجتمع.

الايرادات والمصروفات

قد يكون المسؤولون في قطاع الاستثمار في وزارة الأوقاف راضين عن مايقومون به في ظل الأوضاع الادارية والمالية للوزارة، لكنهم بلا شك لايقومون بما يجب لأن ذلك قد يحتاج الى تغيير قوانين واعادة هيكلة بعض الجوانب لإنقاذ الاستثمار من المصير الذي يسير اليه.

يقول مدير عام الاستثمار علي الفران: لم تتحقق الايرادات كما يجب لكي نقوم بعدها بالاستثمار كما يجب، الفران بانتظار الايرادات التي تمكنه من العمل بشكل صحيح ويبدو أنه سيطول انتظاره إذا ما استمر الوضع كما هو عليه أو إذا ما استمرت الايرادات على حالها، لكن ما الذي أوصل إيرادات الوقف إلى هذا الحال؟ أو ما الذي أوقفها عند هذه النقطة الخطرة، يقول الفران «ان الاستثمار مرتبط بالفائض من الايرادات وان القطاع لايستطيع الدخول في مشاريع إلا عندما يحدث فائض وعلى هذه المعادلة تم إقرار قطاع الاستثمار في الوزارة» .

التعامل مع هذه المعادلة سيجعل الاستثمار شيئاً ثانوياً وهو كذلك في الوزارة خاصة إذا ما علمنا أن المصروفات في ارتفاع مستمر بينما الايرادات في حالة تراجع وهذا ما سيقود الأوقاف في وقت غير بعيد الى مرحلة الافلاس.

مشاريع صغيرة

يمتلك الوقف الكثير من المشاريع في العديد من المحافظات خاصة المحافظات الكبيرة التي تمتلك أوقافاً كثيرة لكنها تظل مشاريع صغيرة وفي اطار محدود مثل المباني المؤجرة والمحلات والاسواق ،وهذه المشاريع بطبيعتها لاتحقق ايرادات كبيرة، هذا بالاضافة الى ان ايجارات الوقف منخفضة عن ايجارات المال الحر دون مبرر وهذه المشاريع تحتاج الى ادارة وصيانة ومراقبة، وهذه جميعها مجالات صرف ما يعني أن معظم ايراداتها تذهب في مصروفاتها القريبة، وهكذا لايحقق المشروع الهدف من إقامته.

ويصف الاقتصاديون هذه المشاريع بـ« الفاشلة» خاصة حين تقف وراءها مصالح او مؤسسات حكومية لأنها ستخضع لقوانين أخرى تتعارض في بعض الاوقات مع قانون التجارة والاستثمار.

عقارات فقط

في قراءة سريعة لمشاريع الاستثمار لقطاع الاستثمار في وزارة الأوقاف والارشاد تجد أن جميع هذه المشاريع هي في اطار الاستثمار العقاري وهذا النوع من الاستثمار يصفه المختصون بالاستثمار الجبان، وبعيدا عن هذا الوصف نجد أن ما يقوم به قطاع الاستثمار في هذا العصر هو تطوير بسيط لما كانت تقوم به دائرة الأوقاف أو أي جهة مشرفة على الوقف في العصور السابقة، فبدلا من بناء المحلات وتأجيرها في سوق الملح في صنعاء القديمة تبنى محلات تجارية في شارع الستين وبدلا من البيوت القديمة في شعوب وبعض الاحياء القديمة تبنى عمارات في عصر واماكن اخرى وهذا يعني أن ثقافة الوقف لم تتغير رغم تغير الزمان ومسببات الوقف وإيراداته ومصارفه.

لو حسبنا أموال الوقف في العاصمة وما تملكه أي دولة من الدول المجاورة لوجدنا ان الأوقاف في صنعاء اكبر بكثير من أوقاف دولة كاملة، ومع هذا لامجال للمقارنة بين ما يفعله الوقف ومايقدمه في مجال التنمية في تلك البلدان وفي اليمن.

دولة مثل الكويت تقدم الكثير من المشاريع الاستثمارية والخيرية داخل الكويت وخارجها، ولاتستطيع مقارنة الاستثمار في أوقاف بلادنا وما يقوم به الاستثمار الوقفي في دولة الكويت من مشاريع .